

نظرة عامة على السوق والقطاع

الناتج المحلي الإجمالي

تواصل المملكة تقدمها الاقتصادي الملحوظ في ظل الجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والإصلاحات الهيكلية والمالية الشاملة، التي تستهدف تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز نمو الأنشطة غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم نمو القطاعات الواعدة.

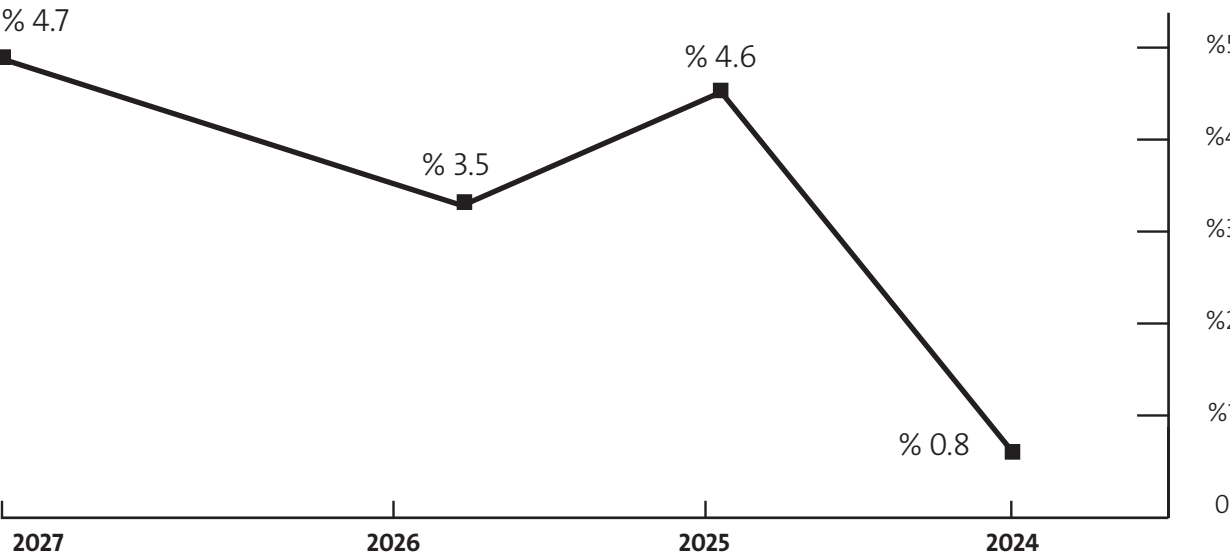
وسجل الاقتصاد السعودي أداءً إيجابياً انعكس على نمو الأنشطة غير النفطية، والتي أسهمت في خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، كما أسهمت في احتواء معدلات التضخم مقارنة بالمعدلات العالمية.

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، حقق الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي نمواً سنوياً بمعدل 0.8 % بنهاية عام 2024م، وجاء ذلك نتيجة نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3 % مقارنة بما كانت عليه في العام السابق، إضافةً إلى نمو الأنشطة الحكومية بمعدل 2.6 % في حين شهدت الأنشطة النفطية انخفاضاً بمقدار 4.5 % على أساس سنوي، ويعكس ذلك نجاح التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

أما التوقعات لعام 2025م فتشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6 % مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية، من خلال زيادة إسهام القطاع الخاص وتمكينه لتحقيق معدلات نمو إيجابية خلال العام المقبل واستمرار الجهود المبذولة لتعزيز التنوع الاقتصادي.

النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة للعام 2024 والمتوقع في الثلاث سنوات المقبلة

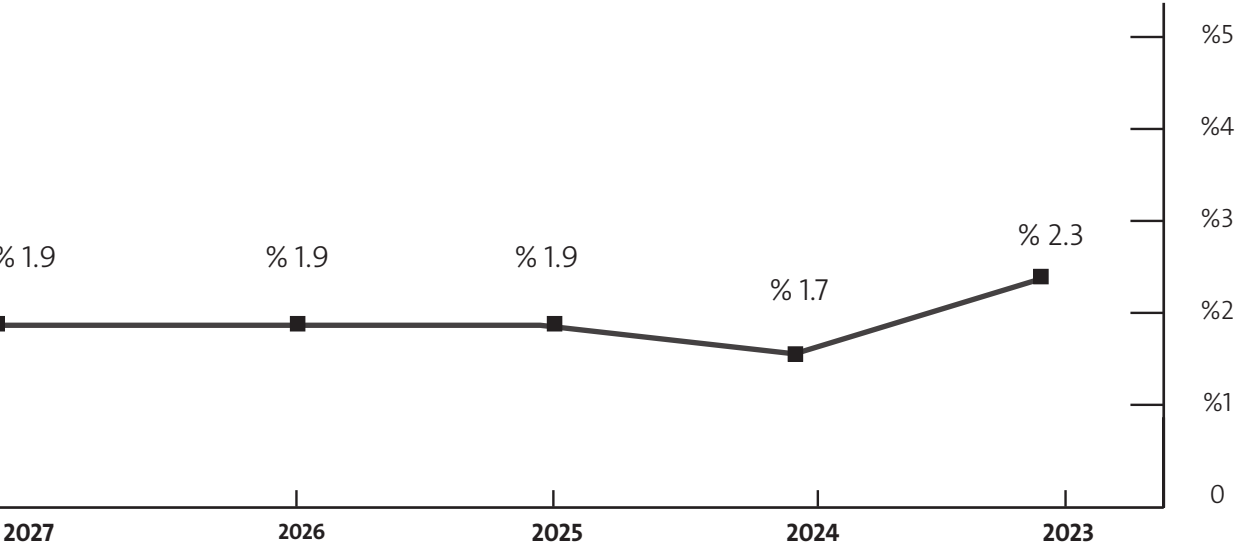


المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء وتوقعات وزارة المالية

التضخم

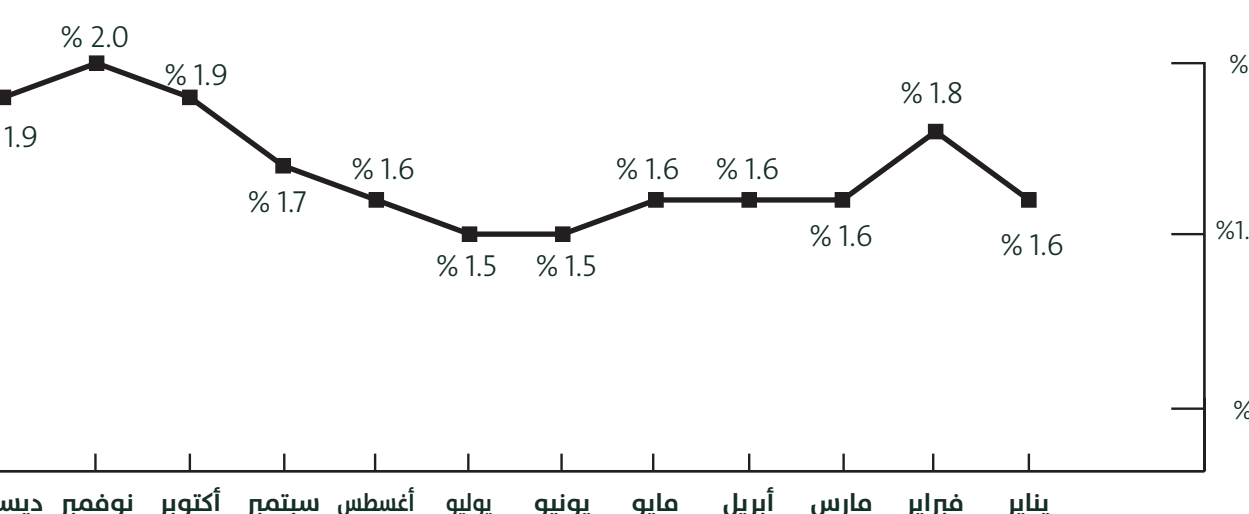
أظهرت بيانات عام 2024م تسجيل انخفاض بنسبة 1.7 % مقارنة مع 2.3 % في العام السابق 2023م، وقد حافظت المملكة على مستويات مقبولة نسبياً مقارنة بالتضخم العالمي بفضل التحسن المستمر في الظروف الاقتصادية

تطور معدل التضخم في المملكة خلال خمس سنوات



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقديرات أولية

تطور معدل التضخم في المملكة خلال عام 2024م



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

المؤشرات السكانية

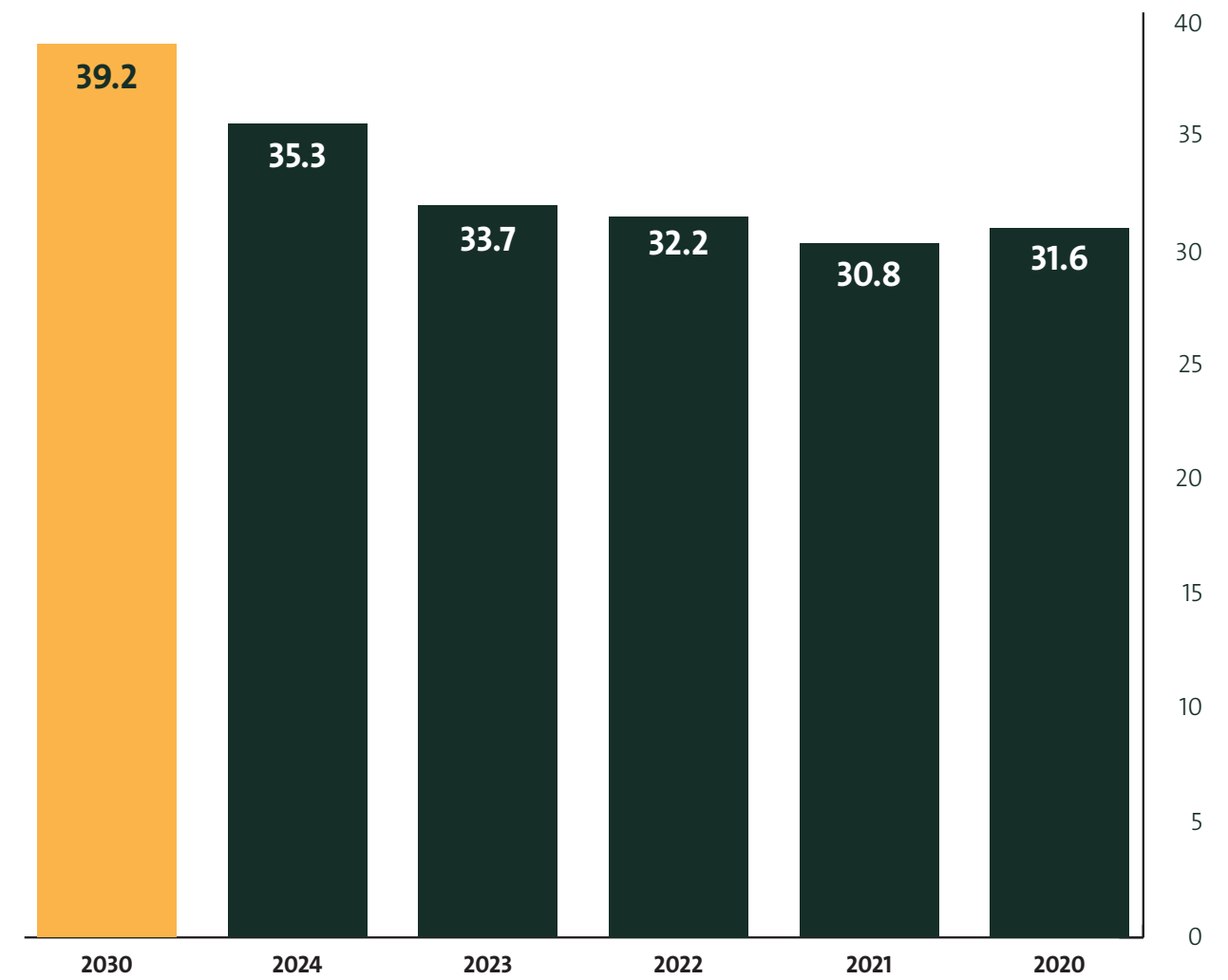
يتزايد الإنفاق الاستهلاكي للفرد على السلع الغذائية بالتزامن مع النمو الطبيعي والمتوقع في أعداد السكان في المملكة، وهو ما يُحتم توفير السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومنها القمح والذرة والحبوب بجميع أشكالها.

سيؤدي تحسن البيئة الاقتصادية إلى نمو سريع في أعداد السكان والذي يتوقع أن يصل إلى 39.2 مليون نسمة بحلول

عام 2030م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 2.5 % في الفترة من 2022م إلى 2030م. ومع ذلك، تتبنى المملكة، في إطار أهداف رؤية 2030، نظرة متفائلة بزيادة عدد السكان إلى 50 مليون نسمة بحلول عام 2030م، على أن يكون نصفهم من الوافدين، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي على الأغذية.

تطور التعداد السكاني في المملكة

(مليون نسمة)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نظرة على سوق القمح العالمية

شهدت سوق القمح العالمية انتعاشاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، نتيجة للطلب المتزايد من الدول المتقدمة والنامية، كما أدت زيادة السكان عالمياً وتغيرات أنماط الغذاء إلى استهلاك متزايد للقمح، ما ساهم في زيادة قيمة السوق العالمية لها.

على صعيد الإنتاج العالمي للقمح تنصدر كل من الصين والهند وروسيا، على الترتيب، دول العالم حيث تنتج تلك الدول أكثر من 320 مليون طن من القمح المنتج عالمياً، بينما تحتل روسيا صدارة الدول المُصدرة للقمح عالمياً.

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في سوق القمح

شهدت سوق القمح العالمية ارتفاعاً كبيراً في الأسعار منذ بداية جائحة كورونا، بسبب تداعيات سلاسل الإمداد، واستمر هذا الارتفاع في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تعد الدولتان من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم.

منذ بداية الحرب، ارتفعت أسعار القمح بنسبة تجاوزت 25%، إلا أن تدخل دول أخرى مثل الولايات المتحدة وأستراليا لسد فجوة الاحتياج العالمي قد قلص من تداعيات الحرب ولم

تدم طويلاً. كما استفادت روسيا كثيراً من تراجع صادرات أوكرانيا من الحبوب إلى دول آسيا وشمال أفريقيا؛ حيث زادت تصديرها بكميات كبيرة لتلك الدول، مما أدى لانخفاض أسعار القمح وعودتها لمعدلاتها الطبيعية.

نتيجة للتداعيات السابقة زاد معدل استيراد المملكة من القمح الروسي خلال عامي 2022 و 2023 حيث ارتفعت حصة روسيا من إجمالي واردات المملكة من القمح إلى 49 % لتصل إلى 2.23 مليون طن في عام 2023 م.

حجم واردات القمح للمملكة

(ألف طن)

| أوكرانيا | روسيا | باقي دول العالم | |
|----------|-------|-----------------|-----------------|
| 222 | 291 | 2,487 | الكمية (ألف طن) |
| 7% | 9% | 84% | النسبة |
| 129 | 2,232 | 2,212 | الكمية (ألف طن) |
| 3% | 49% | 48% | النسبة |

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأمن الغذائي 2023

ورغم التأثيرات المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية في سوق القمح العالمية إلا أن قطاع المطاحن والدقيق بالمملكة لم يتأثر بتلك التداعيات في ظل نجاح نظام الدعم الحكومي لأسعار القمح في حماية المملكة من التضخم مقارنة بجميع أنحاء العالم، حيث تباع الهيئة العامة للأمن

الغذائي الدقيق لشركات المطاحن بسعر ثابت 180 ريالاً (48 دولاراً تقريباً) للطن؛ للحفاظ على أسعار الدقيق مدعومة في السوق المحلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المستهلكين، وتعزيز الأمن الغذائي.

سوق القمح بالمملكة

تهدف رؤية المملكة 2030 إلى تطوير وتحسين قطاع المطاحن باعتباره أحد القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً مهماً في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في المملكة.

يخضع قطاع القمح والمطاحن لإشراف الهيئة العامة للأمن الغذائي، التي تدير الإنتاج والاستيراد وتخزين الاحتياطات الاستراتيجية، حيث تضطلع الهيئة بدور محوري في تنظيم القطاع، وتمثل المشتري الوحيد للقمح، من خلال شراء الحبوب المنتجة محلياً والمستوردة.

وتشتري الهيئة القمح من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: الأسواق العالمية، وهو المصدر الأكبر للقمح، الإنتاج المحلي من المزارعين المرخص لهم، والمستثمرون السعوديون في الخارج، وهي النسبة الأقل نظراً لحدثة البرنامج، الذي يستهدف تنويع مصادر الشراء.



كميات ومتوسط أسعار القمح التي تعاقدت الهيئة العامة للأمن الغذائي على استيرادها في آخر السنوات

| العام | الكمية المتعاقد عليها ± 10 % (ألف طن) | دولار / طن | ريال / طن |
|-------|---------------------------------------|------------|-----------|
| 2020 | 3,040 | 253.70 | 951.00 |
| 2021 | 4,056 | 339.39 | 1,273.00 |
| 2022 | 3,971 | 410.38 | 1,539.00 |
| 2023 | 3,730 | 292.06 | 1,095.00 |

المصدر: الهيئة العامة للأمن الغذائي

بدأت المملكة الاعتماد على استيراد القمح منذ عام 2008 وتقليل زراعة القمح محلياً بهدف المحافظة على المياه. ومع استمرار الدعم للقطاع، وافق مجلس الوزراء في 19 ديسمبر 2023م، على السماح للشركات الزراعية المحلية وكبار المزارعين بزراعة القمح والأعلاف الموسمية وفق ضوابط تضعها وزارة البيئة والمياه والزراعة. هذا وقد بلغ إجمالي مشتريات الهيئة من القمح خلال عام 2023م نحو 5.76 مليون طن.

وشهد الطلب المحلي على منتجات القمح زيادة مطردة في السنوات الأخيرة إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب لإنتاج الدقيق بالمملكة 7.1 % في الفترة من 2018 – 2022م،

إجمالي إنتاج دقيق القمح في المملكة 2018 - 2028م

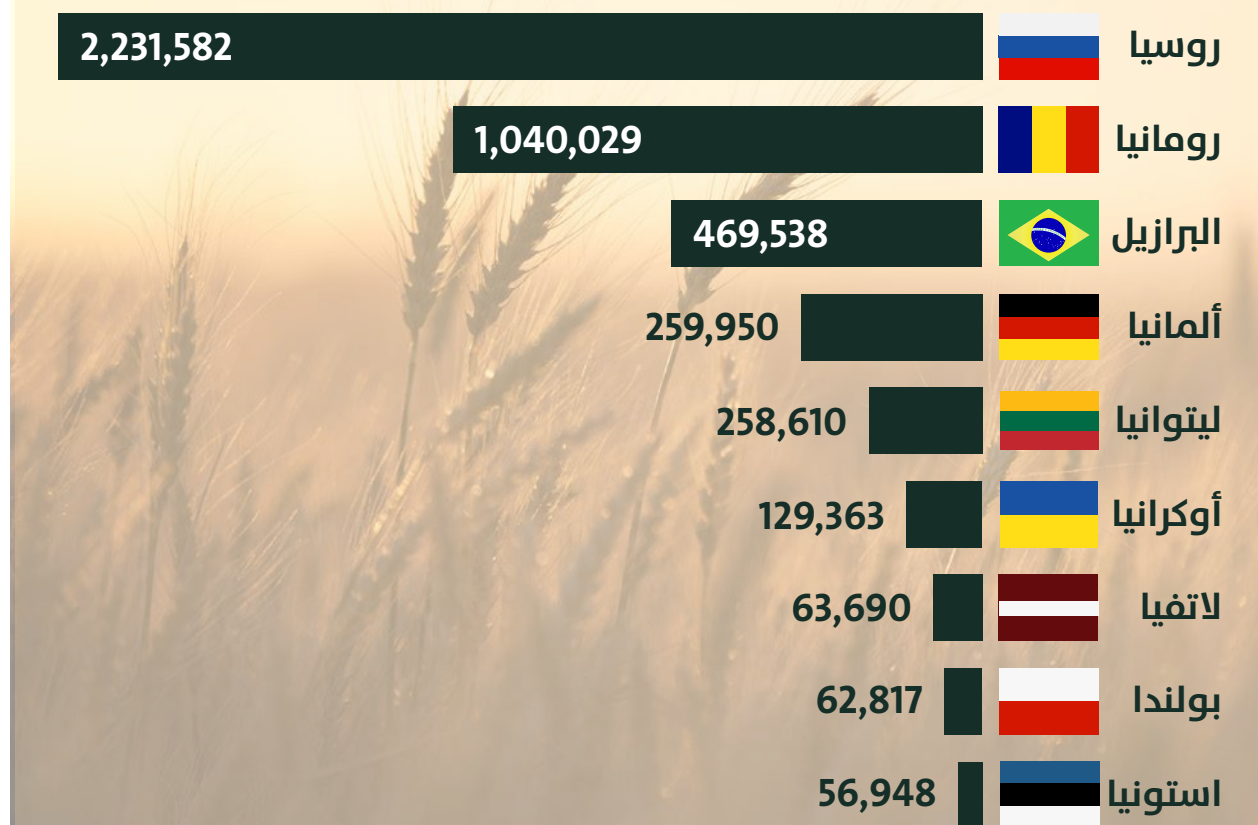
(الكميات بالآلاف طن)

| الفئة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2028 | معدل النمو السنوي (2018 - 2022) | معدل النمو السنوي المركب (2023 - 2028) |
|-------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------------------------------|--|
| الإنتاج المحلي من دقيق القمح | 2,601.6 | 2,622.6 | 2,650.1 | 2,637.8 | 3,423.9 | 3,515.8 | 4,137.5 | 7.10% | 3.30% |
| مبيعات دقيق القمح من الإنتاج المحلي | 2,550.1 | 2,588.8 | 2,608.9 | 2,621.3 | 3,349.6 | 3,464.8 | 4,077.5 | 7.10% | 3.30% |
| دقيق القمح المستورد | 93.1 | 98.6 | 101.2 | 89.3 | 74.6 | 72.4 | 62.9 | 5.40% | 2.80% |

المصدر: يورومونيتور إنترناشيونال من الأبحاث الثانوية والمقابلات التجارية مع الشركات العاملة في القطاع

قائمة الدول التي تستورد منها المملكة القمح

(الكميات / طن)

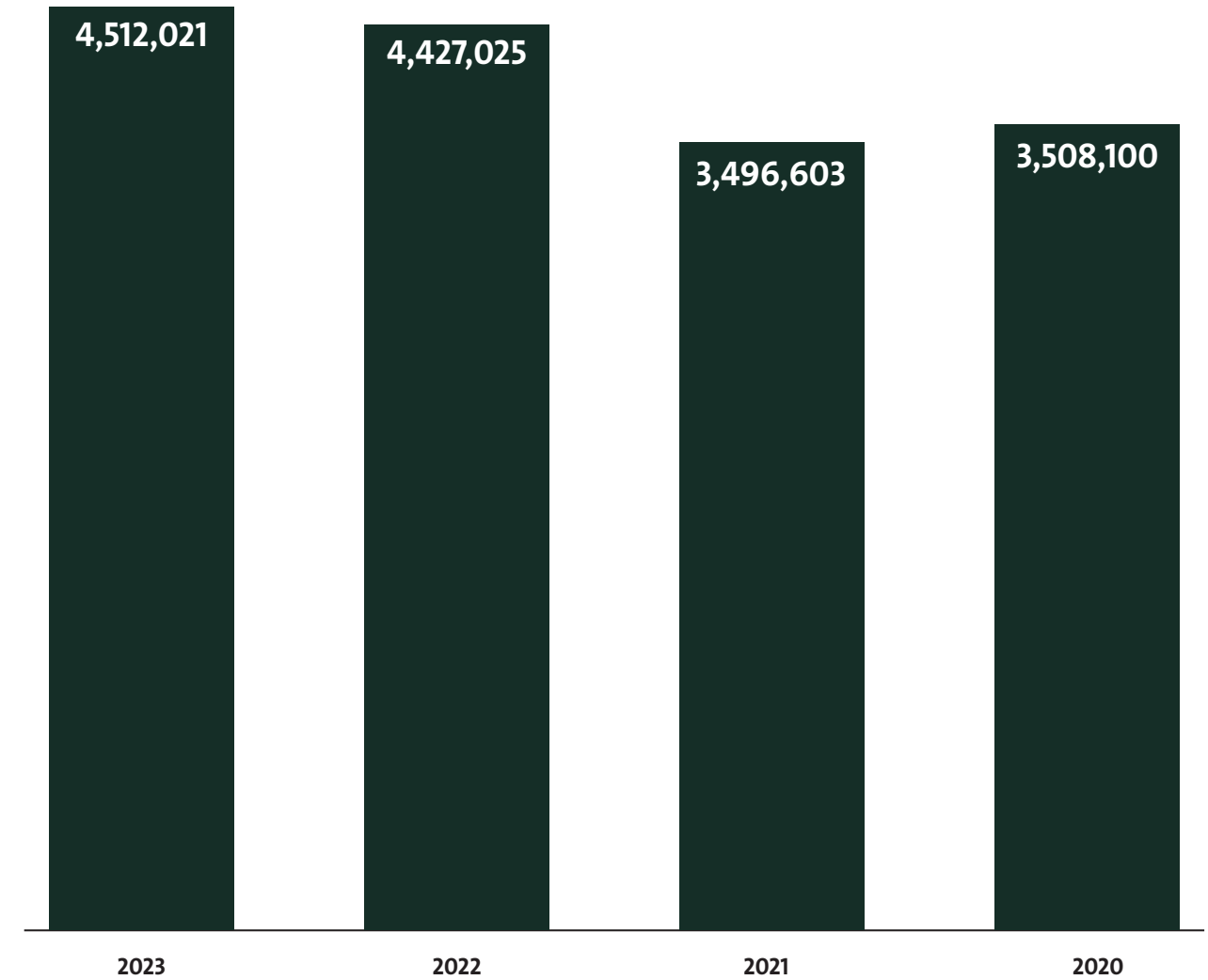


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شركات المطاحن السعودية

يرتكز قطاع المطاحن بالمملكة على أربع شركات وهي: (المطاحن الأولى، المطاحن العربية، المطاحن الحديثة، المطاحن الرابعة)، وتتولى الهيئة العامة للغذاء مهمة الإشراف والرقابة على هذه الشركات، حيث يتم توزيع كميات

تطور مبيعات القمح لشركات المطاحن الأربع خلال 4 سنوات الكمية بالطن



المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للأمن الغذائي 2023



الدعم الحكومي للقمح

كما أن شركة المطاحن الأولى بدأت فعلياً في الفترة الماضية والفترة الحالية في توسيع محفظة منتجاتها غير المدعومة، وزيادة تسويقها بشكل أكبر، بهدف التخفيف من أثر تغيير أي أنظمة أو إجراءات مرتبطة بالدعم الحكومي إن حدث.

تقوم حكومة المملكة - حفظها الله - بدعم القمح عن طريق تثبيت أسعاره، وتوريده لشركات المطاحن بسعر مثبت يعادل 180 ريالاً للطن، كما تشترط الهيئة العامة للأمن الغذائي بيع الدقيق بحد أعلى 500 ريال للطن للأوزان 45 كيلو جرام وأعلى؛ وذلك بهدف الحفاظ على الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي وحماية المستهلكين من تقلبات الأسعار، حيث يعد القمح من أكثر السلع الغذائية استهلاكاً في المملكة. ويمثل دعم القمح أكثر من 25 % من بند الإعانات في ميزانية المملكة.

المطاحن الأولى ورؤية المملكة 2030

كما أن التزام الشركة بالجودة والاستدامة يُمكنها من الإسهام الفعّال في تحقيق أهداف الرؤية الطموحة، وهو ما يعزز من مكانتها كقوة محركة للاقتصاد الوطني، ويمنحها فرصاً متعددة للنمو المستقبلي.

تسعى شركة المطاحن الأولى لتكون لاعباً رئيسياً في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، التي تركز على الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوطين المعرفة والقدرة الإنتاجية المحلية. وتخطط الشركة لزيادة الاستثمار في التقنيات المتطورة، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بما يتوافق مع متطلبات السوق المتنامية.